

الهشاشة السوسيو اقتصادية بالمغرب وإنتاج العنف : "العنف المدرسي أنموذجا"

د. أنس الصنهاجي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية / فاس - المغرب

البريد الإلكتروني : senhajianass78@gmail.com

الملخص بالعربية :

اجتهدت هذه الدراسة في مقارنة ظاهرة الاعتداء في المجال المدرسي المغربي، من خلال فهم بواعث هذا السلوك، انطلاقا من عوامل ومحددات غير مباشرة، لا يحسن تفسيرها إلا بالرجوع إلى سياسات الدولة ومشروعاتها الإصلاحية وما كرسته من أوضاع اقتصادية واجتماعية هشّة، نتيجة إخفاقها في إيجاد الصيغة المناسبة التي يمكن عبرها ردم الهوة السحيقة بين طبقات المجتمع والتوزيع العادل للثروة وصيانة منظومة القيم، وكل ما من شأنه المحافظة على التسامح والسلم والاجتماعيين، وهذا ما جعلنا ننتقل من فرضية مفادها أن السلوك المنحرف للتلميذ هو مظهر من مظاهر القصور في التكيف الاجتماعي/ التربوي الذي يعاني منه المتعلمون، وتعبير من تعبيرات السخط والامتعاض بوسائلهم الخاصة، فتفريغ طاقتهم العدوانية على هذه الشاكلة هو نوع من الثورة على الواقع المعيش بالطريقة "الهوليودية" أو "بليودية".

الملخص بالانجليزية

Violence, and its effects on the relationships between individuals and social patterns, has been a subject for academic research by many psychologists and anthropologists. School

violence is just a mirror that reflects the depth of social imbalances caused by the failure of the development policies and frequent programs adopted by many Moroccan governments. Added to this fact, lobbies who have got power, money and business try their best to pre-empt any real development initiative that aims to reform. As an aspect of this plot, the lobbies imported inadequate educational projects and presented them as an alternative to finish off everything that could threaten their economic and political hegemony. Power and money holders achieved their tight interest and goals with the assistance of media producers and greedy intellectuals who powerfully applaud this "achievement".

تقديم

يُعتبر العنف معضلة اجتماعية عايشها الإنسان منذ بدء الخليقة، إذ ما لبث يمارس بصور وأشكال تختلف من مجتمع إلى آخر باختلاف العادات والتقاليد والأعراف والأزمات والظروف الاجتماعية والإنسانية¹ والأنظمة السياسية، وتختلف شدة العنف ووطأته في المجتمع الواحد باختلاف درجة تحضر أفرادهم ووعيهم وثقافتهم²، وكذلك باختلاف الطبقات الاجتماعية وأنماط الحياة فيه³.

ويعد العنف المدرسي فعل سلوكي جانح، يتوجه بالأذى المادي أو اللفظي أو الرمزي لأحد أطراف المكونات التعليمية⁴ أو يعمد إلى إفساد وتخريب الممتلكات والأجهزة داخل فضاء مؤسسة تعليمية⁵، وهو معيار من جملة المعايير التي تقيس مدى الاحتقان الاجتماعي وانحطاط النظام التربوي⁶ وضعف التكيف المدرسي⁷. وقد انتقل العنف الاجتماعي إلى المؤسسات التعليمية والتربوية ووجد فيها الظروف التي تغذيه وتساعد على الربو والتفريخ حتى بات يعتقد أن هذه المؤسسات هيئت لاحتضانه⁸.

وهذا ما جعله من أكثر الظواهر الاجتماعية تأريقا للمشرفين والقيمين على الشأن التعليمي في المغرب، لاسيما مع استفحاش مظاهره وحضوره الشبه اليومي في شبكات التواصل الاجتماعي، جراء الهجرة القروية والانتساع المضطرد للمجال الحضري والفروق الطبقية⁹ وما واكبها من تغلغل القيم المنكرة لمثل التسامح والمكارم العربية الإسلامية، مقابل سيطرة الإعلام الغربي المشجع على العنف بمختلف أشكاله، والمسوق لثقافة الاستهلاك والفردانية والذاتية.. وقد طفح ذلك على سطح الواقع المغربي نتيجة فشل المشروعات الإصلاحية والتنموية المعتمدة من قبل الدولة، وإخفاقها في مجارة طموحات المجتمع وتطلعاته والتحسين من وضعيته.

وفي حمأة ذلك صارت المدرسة كمؤسسة للتنشئة والتربية والتعليم بمثابة مجتمع مصغر يشي عن هول الأزمة المجتمعية العميقة التي يكابد فيها، نتيجة غياب مشروع مجتمعي واضح وإرادة سياسية ملحة في إنجاحه، فعمق الاختلالات التي طالت المدرسة نابعة من تبعيته للمركز الاستعماري وذيوله الذين ما انفكوا يوظفون المدرسة أداة رئيسة لإنتاج العلاقات الاجتماعية عينها للإبقاء على سيادة العائلات المالية والأوليغارشيات المخزنية نفسها التي تضمن هيمنة النظام ومصالح مستعمر الأمم، فالصراعات المحتدة اليوم بين مختلف القوى المتباينة في بنية الإنتاج المادي والثقافي، تطال الحقل المدرسي لتؤثر في مضامين القرارات والمناهج والبيداغوجيات.

وبحكم واقع التخلف والتبعية وتفوق قوة الآخر(الغرب)، بات تدخل القوى الأجنبية في هندسة وتوجيه المنظومات والمؤسسات المجتمعية للدول التابعة أو الخاضعة، محددًا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال

أشكال التغلغل والتحكم المؤسساتية أو الاتفاقيات الدولية والثنائية، ويمكننا استكشاف طبيعة هذا التدخل في المجال التعليمي من خلال:

- ✓ العمل على الانتقال بالمدرسة وظيفيا وبنوييا، من المنظومة التقليدية إلى أخرى عصرية على غرار النموذج الغربي الرأسمالي والليبرالي أساسا.
- ✓ اعتماد المرجعيات البيداغوجية والتربوية الغربية الغربية على ثقافتنا وبنيتنا الاجتماعية.
- ✓ الانضباط لتوجيهات وتوصيات بعض المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي.

وتأسيسا على ذلك يمكن الاستشكال انطلاقا من تساؤل رئيس مفاده: ما هي المشارب التي تسهم في نمو الظاهرة العنف المدرسي واستبداها؟ ويتفرع عن هذا السؤال إلى مجموعة من الأسئلة الجزئية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ ما دور التغيير الاجتماعي في بروز ظاهرة العنف المدرسي؟
- ✓ كيف أسهمت السياسات العمومية في تفاقم ظاهرة العنف المدرسي؟

أولا - سياسات العمومية وخياراتها المفضية إلى استبداد ظاهرة العنف المدرسي

تعتبر ظاهرة العنف التي تنخر مؤسساتنا التعليمية معضلة اجتماعية استطار شرها واستبد في سلوك متمدرسينا، إثر الفشل الذريع الذي منيت به أنظمتنا السياسية في تدبير الإصلاحات الاقتصادية والتربوية منذ فجر

الاستقلال، وإخفاقها في إيجاد صيغة من شأوها انتشال الوضع الاجتماعي من مستنقع الفقر المدقع والعطالة والتخلف والحرمان...، هذا الواقع المحبط ولّد جملة من الأمراض المجتمعية واستتبت أوضاعا وسلوكات شاردة عن جادة الصواب، وممارسات وجدت في المخدرات والكحوليات المركز النفسي المريح للتنفيس عن عمق الأزمات المركبة التي يتلظى في دوامتها، فكان من البديهي أن يكون العنف والعدوانية وسيلة له للتعبير عن سخطه على المعيش المزري، وتوجسه من مستقبل مدلمهم فاقد الملامح، وبوح رمزي عن توتره الدائم من الوضع القائم، وتصريف عن رفضه لكل مظاهر العسف والقهر والاستبداد الذي يتمظهر بشكل جلي في سوء توزيع الثروات وما تخلفه من تمايزات اجتماعية صارخة.

والعنف داخل المؤسسات لا ينفصل عن هذه التأثيرات والمؤثرات فهو طمح من طفوحات الأزمة الهيكلية للدولة وفشل السياسة التعليمية، فالإفلاس الذريع للميثاق الوطني للتربية والتكوين ومخططه الاستعجالي في إصلاح المنظومة وانتشالها من مستنقع الوهن والارتكاس، لم يكن فقط نتيجة لتجاهل متطلبات مجتمعية نابعة من هويته بمضامينها الثقافية والاقتصادية والروحية، أو انعكاسا لضعف في تشخيص علمي دقيق للوضع التعليمي بالمغرب، بل كمنت حقيقته في الإملاءات السياسية والتوصيات الإجبارية المفروضة من لدن صندوق النقد الدولي، التي تناغمت وغياب تصور جاد بإرادة سياسية حقيقية للنهوض بالقطاع، عن طريق الاستثمار في بناء الإنسان ونشر القيم العقلانية، فنجد ميثاق التربية والتكوين وملحقاته من المخطط الاستعجالي والمجلس الأعلى للتعليم تُستخدم لتجسيد اختيارات الدولة على مستوى السياسة التعليمية. فالإرهاصات الأولية لإطلاق "الميثاق الوطني

للتربية والتكوين" كانت في 1995، في سياق التقرير الدولي الشهير حول انهيار النظام التعليمي بالمغرب وما سمي آنذاك بالسكتة القلبية¹⁰، حيث اعتبر قطاع التعليم عبئا على الاقتصاد المغربي والمالية العامة ومعرقلا للتنمية على غرار القطاعات الاجتماعية الأخرى، ومعيقا للتخلص من الدين الخارجي وإنعاش التوازنات الماكرو اقتصادية، لذلك نصح البنك الدولي الحكومات المغربية المتعاقبة بإصلاح التعليم بما يُخفف من أعبائه على الدولة عن طريق فتحه أمام القطاع الخاص وضرب مبدأ المجانية كحق إنساني، كما نصحت بنبرة الأمر بتقليص عدد المدرسين وتخفيض الوعاء الزمني للمواد الأساسية ومراعاة الاستثمارات في البنيات التحتية¹¹، أما فيما يرتبط بالتزامات الدولة على مستوى التعلم فقد نص الفصل 31 من دستور 2011 على تيسير (فقط) الولوج لقطاع التعليم، مما يجعل الدولة في حل من أي التزامات على هذا المستوى.

وفي خضم ذلك حصلت تراجعات خطيرة في مسألة تجويد العملية التعليمية، وذلك من خلال فتح الباب لتعدد الكتاب المدرسي والذي شكل أحد المداخل لتسليح التعليم وتحويلة من قطاع تربوي تعليمي إلى مؤسسة تجارية¹²... وفي سنة 2007 اعترف مزيان بلفقيه مهندس ميثاق التربية والتكوين بإخفاق الإصلاح ودعا إلى استدراك ما يمكن استدراكه بإسعاف جديد، وفي تقرير شهير للمجلس الأعلى للتعليم سنة 2009 حمل فيه المسؤولية في فشل المنظومة لنساء ورجال التعليم¹³. وعلى ضوء هذا التقرير تم إنزال المخطط الاستعجالي الذي خصص له غلاف مالي كبير فاق 50 مليار درهم، تم إهداره وتبديده دون حسيب أو رقيب كما حصل مع باقي "الإصلاحات" المتعاقبة منذ الاستقلال، الأمر الذي يجسد بشكل مفضوح

إمعان النظام في نهج سياسة الإفلات من العقاب رغم أن التعليم قضية مصيرية بالنسبة للشعب المغربي. وغير خاف على أحد أن طبيعة المجلس الأعلى للتعليم وتركيبته واختصاصاته، كسائر المجالس بالمغرب السابقة والحالية، لا تؤهله للاضطلاع بأي مهمة إصلاحية، فما هو إلا مؤسسة شكلية لها دور استشاري في أحسن الأحوال وهذا ما تنص عليه الوثيقة الدستورية الأخيرة. كما أن تركيبته بعيدة كل البعد عن المعايير الدولية خصوصا وثيقة اليونسكو الصادرة سنة 1966 والتي تم تحينها سنة 1998 خصوصا ما تعلق بمبادئ الاستقلالية والتعددية، فهو يضم عناصر وقوى متنافرة منهم أغلبية محافظة مناصرة للقيم والمصالح السائدة، كما يضم أقلية فرنكفونية ولكنها أكثر تأثيرا بسبب ارتباطها بالمصالح العالمية. بيد أن طبيعة خلاف هذين التيارين ليس خلافا مرجعيا إيديولوجيا بين مكونين ينصر العروبة والإسلام وآخر يدعو إلى القطيعة واستلهاهم نظم أثبتت نجاحها كما يحلو للبعض تصويره، ولكن الحقيقة التي تشهد عليها نتائج و خلاصات اشتغال هذا المجلس الصوري هي أن كلا الفريقين يعمل على تكريس منظومة تعليمية تخدم ما هو قائم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وهذا مازاد من الأزمة الهيكلية المزمته المتمثلة في تراجع مكانة وجاذبية المدرسة العمومية من خلال هشاشة البنية التحتية والاحتفاظ في الأقسام التعليمية وارتفاع نسبة الأمية والهدر المدرسي...، وما زاد الطينة بلة وأتى على البقية الباقية من التعليم العمومي هو سياسة الخريطة المدرسية التي باتت تفرض إنجاح تلاميذ المستوى الابتدائي والإعدادي بنسبة تفوق تسعين في المائة، وتجميد التكوينات المخصصة للشغيلة التعليمية لتحيين أداؤها، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل جدت الدولة ووزارتها الوصية بكل الإمكانيات على إبعاد مسؤولية الفشل

عن دائرتها وإلصاقها بالهيئة التعليمية، حيث جندت لذلك آلة إعلامية حرصت على نزع رداء الرمزية والوقار على الأستاذ، وتنميته في الوسائل الإعلامية بصورة الشخص السادي والجشع والمتلمص من أداء مهامه، فضلا عن التثكيل به - كلما احتج معبرا عن رأيه - وسحله أمام أنظار المتعلمين والمجتمع، وشجه وتهشيم عظامه في شوارع الرباط واعتقاله كالمجرمين وتقديمه للمحاكمة. وكل ذلك وغيره كان من بين الأدوات والميكانيزمات التي تسهر على تأييد الأزمة التي يتخبط فيها قطاع التعليم وفرض الاختيارات السياسية القائمة بالمغرب.

ثانيا- دور السياسة التعليمية في استفحال ظاهرة العنف المدرسي

يتأسس مفهوم السياسة التعليمية بوجه عام على جملة من المبادئ والمنطلقات التي يقوم عليها نظام تعليمي في أي بلد من بلدان العالم، بحيث تحدد إطاره العام وفلسفته وغاياته ونظمه، وتنظيمه المؤسساتي والإداري، على ضوء قيمه الدينية والاجتماعية، وإرثه الحضاري والتاريخي، وثوراته المادية والبشرية، ويعتبر تملك رؤية مستقبلية لنسق تربوي حجر الزاوية في السياسة التعليمية، ذلك أن الأنظمة التعليمية محكومة بالتطور، لأنها موجهة لمجتمعات دائمة التحول والنمو، ولذلك نجد في الدول المتقدمة الناجحة في سياساتها التعليمية مواكبة لأخر الأفكار والمستجدات البيداغوجية، وكل ما ينسجم مع الأطوار التي يمر منها المجتمع وحاجيات كل مرحلة على حدة، عكس الأنظمة التعليمية في المجتمعات المتخلفة التي تستثمر في الجهل، وتفتقد إلى الرؤية المستقبلية في بناء السياسة التعليمية، ولذلك تبقى أنظمتها التعليمية فاشلة ومفلسة، وعوض أن يغدو التعليم رافعة لتنمية مستديمة، يمسى مصنعا لأزمة مستديمة. ويعتبر النظام التعليمي في المغرب نظاما يفتقد إلى البوصلة،

ولذلك فهو عاجز عن الخروج من دائرة الأزمة، بل أصبح يكرس الأزمة المجتمعية على جميع الأصعدة، فهو نظام غير قادر على التأثير الايجابي على المجتمع، وضخ القيم الايجابية في شرايين الواقع الاجتماعي، كما أنه نظام قاصر عن خلق علاقات منسجمة متكاملة بين عناصره المؤسسية والبشرية، فرسام السياسات التعليمية في واد، والواقع المعتل في واد آخر، أما الخبراء المغاربة في المجال فيؤتى ببعضهم للمدح والإشادة في مختلف وسائل الإعلام بالإصلاحات التعليمية المزمنة أفقيا من قبل الدولة، لإضفاء الشرعية والتنويه بمضامينه، وبطبيعة الحال فإن الأنظمة التعليمية التي تتميز بمثل هذه خصائص، يكون مآلها الحثية والأفول وضياع مستقبل شعوبها وآمالهم الوردية، وهذا ما يحيلنا إلى الاستفهام بسؤال مفاده ما الذي يجعل الأنظمة الأوطوقراطية تبرمج لضرب التعليم وتبث ظروف إفشاله منذ البداية؟

نعم إن الإفشال أيضا وللأسف مكلف ويحتاج "تخطيطا إستراتيجيا وأموالا طائلة وخبراء في الدعاية، وهناك شواهد تاريخية في "إصلاح التعليم بالمغرب" شاهدة على ذلك، لجان وميزانيات ودراسات بالملايير، وزيارات سياحية لبلدان مختلفة تحت عنوان الاستفادة من التجارب، وإنفاق مجنون للمال، يبني به اللصوص مساكن فاخرة، عوض أن تبني به المدارس، وصفقات مغشوشة يتسرب عن طريقها المال العام إلى جيوب القيمين على مشروعات البناء والمشرفين على المناقصات، بحيث لم نسمع متابعات قضائية رغم فضاعة الجرائم المالية والفساد الإداري والمالي المستشري، ولعمري إنها لصدمة مفجعة حينما تطالع الأرقام التي صرح بها وزير التربية الوطنية السابق محمد الوفا سنة 2011 بخصوص البرنامج لاستعجالي والموجود على موقع اليوتوب، حيث أورد أن الأرقام والنسب المتعلقة بانجاز البنايات، لم تتجاوز

27% من مجموع الانجازات المقررة في البرنامج الاستعجالي، حيث تم إنجاز 74 مدرسة ابتدائية فقط من أصل 225 مؤسسة مبرمجة، فيما لم تتجاوز نسبة البنائات في التعليم الإعدادي والثانوي 50% في 12 أكاديمية، بإنجاز 109 من أصل 529 إعدادية مبرمجة، أما الثانويات التأهيلية فلم تتجاوز 84 ثانوية من أصل 278 مؤسسة مبرمجة، ومن خلال هذه الأرقام نجد أن النقص كبير جدا، وما لم يدل به الوزير هو مصير الملايير المعتمدة في هذا البرنامج الترقيعي الفاشل، رغم إشارته أن الغلاف المالي المرصود للإنجازات قد وزع معظمه على مجمل الأكاديميات.

يبدو إذن أن هذا الفشل هناك من يستفيد منه، نعم إن الأنظمة السياسية الاستبدادية تمارس نوعا خاصا من الاستثمار دعنا نسميه الاستثمار في الجهل، ذلك أن العلم عدو الاستبداد، ولذلك رغم دموع التماسيح التي يذرفها المستبدون على التعليم، فهم يتمنون فشله الدائم، وقد صدق عبد الرحمن الكواكبي حين قال: "الاستبداد أصل لكل فساد، فالمستبد يضغط على العقل فيفسده ويلعب بالدين فيفسده ويحارب العلم فيفسده" ¹⁴.

ثالثا - الوضع السوسيو اقتصادي ودوره في تغذية ظاهرة العنف المدرسي في المغرب:

العنف المدرسي هو ظاهرة مركبة ¹⁵ تتغذى على مجموعة من العوامل والمتغيرات ¹⁶ التي تتفاعل وتتداخل وتترابط فيما بينها ¹⁷، غير أن العوامل الباعثة له يتصدرها غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة ¹⁸ المصحوبة بهيمنة قوى المال والأعمال على مراكز السلطة والقرار، والتي تمنع إنجاح أي مشروع إصلاحية أو تنموي يمكن أن يهدد مركزها، الأمر الذي أفضى إلى انهيار قيمة العمل وتكديس الأحياء العشوائية في المدن بفقرى والبوادي

وتفشي البطالة¹⁹، وفي معرض حديث عالم الاجتماع "جوهان جولتن" (Galtung Johan) عن العنف وبواعثه ذكر أنه سلوك ضار يمكن تجنبه عند الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطن مثل توفير الرفاهية والهوية والحرية²⁰، ويعزي الدارسون استثناء هذه الظاهرة إلى ثلاثة أسباب رئيسة²¹، أبرزها العنف الهيكلية الذي ينجم عن التفاوت في توزيع الدخل والثروات ومستوى العيش، وفي هذا الصدد اعتبرت النظرية البنائية الوظيفية العنف نتاجاً لظروف اقتصادية واجتماعية تتمثل في الأوضاع العائلية وضغوطات الحياة وحالات البطالة والخلافات والتفكك الأسري والفقر وانخفاض دخل الأسرة مع كثرة عددها، وما يواكبه من تغذية غير مناسبة وسكن غير لائق وتعليم هش ومحيط فاسد، وفي إطار نظرية الفقر والضعف التي تكابدها الطبقة المسحوقة في المجتمع، فسّر الباحثون أن هذان الإحساسين يجعلان الفرد في توتر دائم، فالنقص الذي يعاني منه الفقراء من المواد اللازمة والإحساس بضعف قدرتهم على تحقيق المتطلبات التي حولتها العولة من كماليات إلى ضروريات يشعرهم بالفقر الاجتماعي وقلة الخيلة²² فيدفعهم ذلك بشكل آلي إلى سلوك العنف²³. وفي هذا السياق أثبتت بعض الدراسات في هذا المجال أن السلوك العنيف يختلف حدته من باختلاف المستوى الاقتصادي للفرد، إذ لاحظوا أن المتمدرسين الذين يعيشون في مستوى اقتصادي متدني أكثر عدوانية من أترابهم ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع، وهذا ما أكدته كل من "سيرز (Levin) وماكوبي (Sirz) ولفين (Makoby)، كما أكد مشيل جورم (Michael Joram)، أن سيادة ضنك العيش في مجتمع وقلة فرص العمل فيها، أسباب كفيلة بتفريخ مجتمع عنيف على كافة المستويات²⁴.

رابعاً- وسائل الإعلام آلية خطيرة في تطوير وسائل العنف المدرسي
وتغول الظاهرة:

إن انتهاج المغرب لسياسة إعلامية منفتحة على كل الثقافات بكل مشاربيها دون ضوابط أو رقابة إستراتيجية من شأنها صيانة منظومة القيم وتشذيبها من المؤثرات السلبية والاستلابية، مدعاة لإدمان واستهلاك برامج إعلامية تستنبت ثقافة العنف في سلوكيات التلميذ خاصة والمواطن المغربي عامة وتزيد من تطويرها وانحرافها عبر إسعافها بجرعات مسترسلة تكبر في لاشعور التلميذ/ المواطن، الممارسة العدوانية وتتنصر لمنطق القوة، فتغدو في تمثله مدرج من مدارج إثبات الذات ومضمار للظهور والتميز عن الأقران والأتراب²⁵، والملاحظ أن البرامج والمسلسلات والأفلام التي يعرضها التلفزيون والسينما سواء منها المخصص للأطفال أو المعروضة للجميع، ذات تأثير مباشر في السلوك الاجتماعي للتلميذ على وجه الخصوص، حيث تستثير خياله وتدفعه في بعض الأحيان إلى تقمص الشخصيات التي يشاهدها، خصوصاً ما اتصل منها بالمغامرات والحركة والعنف، وقد تتحول حالات التقليد والمحاكاة إلى ممارسة فعلية لأعمال العنف التي يترتب عليها اندفاعه في مسارات الجنوح، وارتكابه للعنف المفضي في بعض الأحيان إلى الجريمة داخل وخارج الحرم المدرسي . فيصبح ضحية إعلام تجاري نفعي يبروز في أعماله الدرامية مثلاً التلاميذ الكسالى وكذا الزعران والمنتهكين للقانون في صور أفراد يتمتعون بالوسامة والأناقة والثروة والسطوة والقدرات غير العادية...، كما يجعلهم مثار إعجاب وتهافت الفتيات وحب الأحباب واحترام الأصحاب، مقابل الحط من قيمة التلميذ الجاد والمجتهد حيث يرسمونه في صورة الأبله الساذج الذي يضع نضارات سميكة ولباس متقادم

تجعله محط سخرية واستهزاء من زملائه المتكاسلين. وهذا ما يجعل التلاميذ في كثير من الأحيان يجهدون في لبس هذه النماذج وتقمص شخصياتها، والنتيجة تكون مرضية في كل الأحوال، فهم إن نجحوا في هذا التقليد تحولوا إلى مجرمين، وإن فشلوا صاروا محبطين.

ويبدأ تعود التلاميذ على ممارسة العنف والتفنن في طرقه ومناهجه منذ نعومة أظفارهم، عن طريق المثيرات السلبية لأفلام الكارتون الأجنبية التي تصنع من شخصيات افتراضية خوارق تقضي بأقصى مشاهد العنف على الخصوم و الأعداء، وتبين أن كل مشكلة تعترض البطل لا يمكن أن تحل إلا بالقتل، ومع المداومة يبدأ الطفل يختزن في ذاكرته هذه المشاهد ويرسبها، ثم ينتقل شيئاً فشيئاً إلى استحضارها في لعبه مع الأطفال، ما يتيح له إشباع ميوله للقوة والسيطرة، فيطلق العنان لاندفاعات سلوكية، تزيد من حدتها ألعاب الفيديو التي تنمي فيه الشخصية الصدامية، وتكرس ثقافة العنف لدى الأطفال وتشجع على إنضاج الطفوحات العدوانية، وتحويلها إلى دأب يومي. فكافة الألعاب تعتمد على عناصر ومؤثرات ضوئية وصوتية تشد الصغار والمراهقين بشكل كبير وفعال، نظراً لتمكنها من إخراج صور وألوان معينة قد يعجز مخرجو السينما والتلفزيون عن تقديمها، وتكمن الخطورة في هذه الألعاب أن غالبيتها تسهّل عمليات القتل أو تفرضها للوصول إلى الهدف. فكلما قتل اللاعب زومبي مثلاً أو رجل أو أي شيء تجده يصدق ابتهاجا لأن هذا سيقربه من هدفه. ورويداً ورويداً لا يعود لموضوع القتل أهمية عنده، وفي لحظات معينة قد ينجرف الإنسان وراء هذا ال"الإحساس" بإنسانية الآخر، فيسرق أو يقتل أو... بأعصاب باردة، ناهيك عن كثرة الدماء التي يراها على الشاشة، ومنظر الخصوم وهم يتساقطون متألين، إلى ما هنالك من إعطاء

اللاعب لذة في القتل. وهنا مكنم الخوف أن تتحول هذه اللذة الخيالية بإجاءاتها إلى الرغبة باللذة الحقيقية.

وفي دراسة حول السلوكيات التي يكتسبها الأطفال من التعرض للعنف في التلفزيون أجريت على عينة من الآباء والأمهات، أشارت النتائج إلى أن التلفزيون يعد من أكثر وسائل الإعلام المسؤولة عن اكتساب الطفل للعنف²⁶، وتبين من النتائج ان المواد الأجنبية هي الأخطر في المساعدة على نشر العنف لدى الأطفال حيث يكثر فيها عرض أساليب القتل وإلحاق الضرر بالآخرين، واستخدام القوة في تحقيق الأهداف.²⁷

وقد تعددت في الآونة الأخيرة الدراسات النقدية التي تتناول ظاهرة العنف السينمائي، ومن بين الكتب المهمة التي صدرت في هذا الشأن كتاب للمؤلف "مايكل ميدفيد" بعنوان "هوليوود ضد أمريكا" يتهم فيها الكاتب صناعة السينما الأمريكية بتدمير قيم المجتمع الأمريكي وتنمية كره الآخر، إذ جزم أن هذا النوع من الإنتاج السينمائي هو أكثر العوامل التي تشكل خطراً على الثقافة الشعبية، فالتركيز المبالغ فيه على العنف والقسوة يؤدي إلى تشجيع المزيد من السلوك الرافض للمجتمع²⁸. ومن الدراسات الهامة في هذا الصدد دراسة أجراها فريق من الباحثين في جامعة "الينوى" الأمريكية والتي خلصت أن الأطفال الذين يشاهدون مسلسلات العنف في التلفزيون بكثرة يكونون أكثر ارتكاباً للجرائم عندما يكبرون من غيرهم²⁹ وكان من بين النتائج التي انتهت إليها هذه الدراسة أيضاً، أن العنف التلفزيوني يؤثر في أطفال مختلف الأعمار والطبقات ذكوراً وإناثاً، وتنبه الدراسات إلى حقيقة أخرى مفادها أن المشاهدين ينخفض إحساسهم بالإثارة يوماً بعد يوم نتيجة كثرة مشاهد العنف، وهنا يضطر المنتجون والمصورون وكتاب السيناريو إلى

زيادة جرعات العنف بإفراط.. وعليه تصبح المسألة دائرة مفرغة تؤدي إلى فقدان الإحساس بالخوف فيقدم المنتجون عنفاً أكثر وأكثر. والملاحظ أن مناظر الدم والعنف التي كانت ترهب الناس في الماضي لم تعد تثير خوفهم ، بل والأكثر من ذلك أن هذه المناظر الدموية أصبحت جزءاً من الثقافة الشعبية للناس ، فترتب على ذلك أن التآلف مع هذا الكم الكبير من العنف الدموي على الشاشة وفي وسائل الإعلام قاطبة افضى إلى التسامح مع العنف الدموي في الشارع وداخل مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

وفي ذلك انتبه معظم النقاد السينمائيين أن أفلام العنف في الستينات والسبعينات كانت تترك لدى المشاهد الرغبة في أن يلقي القاتل جزاءه وأن ينال عقابه ، بل كانت الأفلام تجعل من المشاهد مشاركاً في الثأر من المجرم على مستوى اللاشعور طبعاً ، أما اليوم فباتت تدعو المشاهد وتحفزه إلى الاستمتاع بالقتل والضرب والتشويه وتوجهه إلى التعاطف مع المجرم ، وفي هذا الصدد يقول " ستيفن ماك " أحد أساتذة الاجتماع في جامعة كاليفورنيا الأمريكية ، أن المشاهد اليوم لم يعد يتعاطف مع الضحية كما كان الأمر في الماضي ، وللأسف فإن صنّاع الأفلام يفعلون ذلك بمنتهى المتعة³⁰.

وقد خلقت دراسة ضخمة بعنوان "العنف ووسائل الإعلام" أجريت عام 1969 من قبل لجنة علمية أميركية لدراسة أسباب العنف وكيفية منع الجريمة ، إلى أن صور العنف في التلفزيون تسيطر على خريطة البرامج (حوالي 80% من البرامج تتضمن أحداث عنف) كما أشارت هذه الدراسة إلى أن العنف التلفزيوني هو الذي اسهم في زيادة الاضطرابات في الشوارع الأمريكية وعلى الرغم من كل التحذيرات الداعية إلى تقليل مظاهر العنف في وسائل الإعلام فإن نسبة العنف المقدمة في برامج الأطفال تزداد عاما بعد عام ، حيث

وصلت إلى 99 ٪ خلال تسعينيات القرن الماضي³¹. فأكثر البرامج المثيرة للعنف هي البرامج المستوردة من الولايات المتحدة والهند، حيث تشير إحدى الدراسات المتعلقة بالجريمة إلى أن الشاب الذي يبلغ من العمر 18 عاما يكون قد شاهد حوالي 40 ألف مشهد للقتل ونتيجة لذلك فإن الأحداث والبالغين في الولايات المتحدة مثلا يحملون ما يزيد على 210 ملايين قطعة سلاح ناري ويطلقون النار ببساطة على الآخرين لأنفه الأسباب³². وفي السياق نفسه كشفت بعض الدراسات في المنطقة العربية والعالم الثالث أن حوادث عديدة وقعت بطريقة تحاكي ما يحدث في وسائل الإعلام، حيث يتم تقليد الأفلام والمسلسلات المعروضة فيها بطريقة تجتهد في إعادة تشخيصها على أرض الواقع³³. وقد اعترف 77٪ من عينة لشباب منحرفين في السجون المغربية أن السبب في ارتكابهم الجريمة كان دافعه تقليد أدوار العنف التي يجسدها ممثلو السينما والتلفزيون، وكان من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة التي أجراها طلبة الماستر في علوم التربية أن التلفزيون ساعد بشكل أساسي على انحراف هؤلاء الشباب حيث علمهم السرقة والنصب وطرق إخفاء الجرائم³⁴. كما أشارت دراسة أخرى إلى وجود علاقة طردية بين زيادة مشاهدة الأفلام في السينما والتلفزيون وزيادة الاستعداد للانحراف، خاصة بين صغار السن والشباب بسبب الرغبة في تطبيق ما يشاهدونه³⁵.

صفوة القول أدى الإنتاج التلفزيوني والسينمائي دورا وازنا في إشاعة ثقافة العنف في المدارس المغربية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى³⁶ خاصة أن كثيرا من الأفلام الأمريكية والهندية والمصرية وحتى المغربية ما لبثت تمجد العنف وتحثي به في كليشيات جذابة وشيقة تغري الأحداث والشباب وتدفعهم للانحدار بالفعل الأخلاقي والسلوكي العام،

وذلك في ظل غياب تام لدور الإعلام المغربي في وضع تصور إجرائي واعي بخطورة هذا النوع من الإنتاج عبر وسائط إعلامية متعددة تقدم بدائل وتنبه من انعكاساته الوخيمة على التوازن النفسي والسلم الاجتماعي، وتحذر من نفس قيم التسامح والانضباط فيه، بل بالعكس من ذلك تماما إذ ما انفك الإعلام المغربي الرسمي يستورد هذا النوع من الإنتاج ويبثه عبر برامج متنوعة، بذريعة حرية الإبداع الفني. وقد زاد من تفاقم الوضع انتشار مثل هذه الأفلام في أوساط شعبية أمية، ومجتمع يشهد تغيرات بنيوية من قبيل خروج الأم للعمل التي كانت تؤدي دور الضمير في الكيان الأسري.

خلاصات واستنتاجات:

حاولنا في هذا البحث مقارنة ظاهرة الاعتداء في المجال المدرسي المغربي، وذلك من خلال فهم هذا السلوك انطلاقا من عوامل ومحددات مباشرة وأخرى غير مباشرة، لا يحسن تفسيرها إلا بالرجوع إلى سياسات الدولة ومشروعاتها الإصلاحية وما خلفته من أوضاع اقتصادية واجتماعية هشة، نتيجة إخفاقها في إيجاد الصيغة المناسبة التي يمكن عبرها ردم الهوة السحيقة بين طبقات المجتمع والتوزيع العادل للثروة وصيانة منظومة القيم، وكل ما من شأوه المحافظة على التسامح والسلم والاجتماعيين، وهذا ما جعلنا نطلق من فرضية مفادها أن السلوك المنحرف للتلميذ هو مظهر من مظاهر القصور في التكيف الاجتماعي/التربوي الذي يعاني منه المتعلمون، وتعبير من تعبيرات السخط والتمرد والامتعاض بوسائلهم الخاصة، فتفريغ طاقتهم العدوانية على هذه الشاكلة هو نوع من الثورة على الواقع المعيش بالطريقة "الهوليودية" أو "بليودية"، والذي يمكن أن يصل إلى مستويات خطيرة حين يحاول قمع تعبيرهم عن دواتهم أو إبداء سلوك يرمي إلى احتقارهم أو

استصغارهم ، فضعف التكوين البيداغوجي للكثير من المدرسين يكون في كثير من الأحيان سببا في تفاقم الظاهرة جراء جهلهم بوسائل التواصل الحديثة في التعامل مع سيكولوجية تلميذ مراهق يعيش في وسط اجتماعي يخزن كل الأمراض النفسية وكل مظاهر القهر والانحلال الاخلاقي ، فالعدوان الملاحظ داخل الفضاء المدرسي هو نوع من العدوان الوسيطي الذي ينشد بفعله اجتياز الامتحانات بنجاح بوسائل منحرفة من قبيل الغش والاعتداء على الأساتذة الذين يعرقلون هذه الغاية، وهذا ما يدل أن حالة التوتر التي يعيشها المجال المدرسي لا تعدو أن تكون صورة نشاز للخلل العام والأزمات المختلفة التي يئن تحت وطئها المجتمع، ومشهد من مشاهد فشل السياسات الدولة في النهوض بالإصلاحات التنموية، وهذا يدفعنا إلى الجزم أن العنف المدرسي هو تعبير عن مضامين اجتماعية ورمزية وقيمية وثقافية ناجمة عن تغيرات بنيوية عميقة وإخفاقات سياسية متراكمة أفضت إلى إنتاج نسق قيمي نفعي براغماتي متكرر، يقوم على ميكانزمات التبرير الأخلاقي الانتهازي، والاستسلام للضغوط الاجتماعية التي تبني مجتمعا فردانيا سلبيا وأنانيا، همه مصلحته الضيقة والبحث عن الربح السريع بكل الوسائل الممكنة دون اعتبار الآخر، أي مجتمع يتفاعل مع محيطه بعقلية جلاديه.

الهوامش:

¹ - باسم سرحان، دور الإدراك في تحديد المشكلات المجتمعية، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 1، 1989، المجلد السابع عشر، ص.32.

² - محمد جسوس، أطروحات حول مشاكل التعليم، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 12 دجنبر 1989، ص.4.

³ - مصطفى عمر التير، المشكلات الاجتماعية تحديد إطار عام، مجلة فكر العربي العربي، العدد 19، 1981، ص.16.

- ⁴ Shidler. L, **Teacher sanctioned violence**. Childhood education, ACEI, Spring , 2001. p.167
- ⁵ Alain Bauer, **Mission sur les violences en milieu scolaire, les sanctions et la phase de la famille, rapport remis aux ministres de l'éducation national**, Paris. 2010,p. 05
- ⁶ Dupaquier. J, **la violence eu milieu scolaire**, Paris Pressé universitaire de France Mai 1999 p.8.
- ⁷ - تيداني خديجة وآخرون ، الأسرة والمدرسة ، سوء التكيف المدرسي بين الإشكالية والواقع ، وهران ، الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص.78.
- ⁸ - علي أسعد وطفة ، من الرمز والعنف إلى ممارسة العنف الرمزي ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد 104 ، 2009 ، ص.48
- ⁹ - بوتور ، الطبقات في المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، 1984. ، ص.87.
- ¹⁰ - جريدة المساء ، بواكر التعليم الفاشل ، 21 أكتوبر 2009 ، ص.5
- ¹¹ - جريدة المحرر ، 29 شبتمبر 2014 ، سؤال التعليم عود على بدء ، ص.3
- ¹² - الميثاق الوطني للتربية والتكوين ، الصفحة ص.27. الموقع الالكتروني: [/http://www.kifah-nakabi.org](http://www.kifah-nakabi.org)
- ¹³ - التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للتعليم سنة 2009 ، ص.12. الموقع الالكتروني: [/http://www.csefrs.ma](http://www.csefrs.ma)
- ¹⁴ - عبد الرحمان الكواكبي ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ، منشورات كلمات عربية للترجمة والنشر ، القاهرة ، 2011 ، ص.19.
- ¹⁵ - حلليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة 3 ، بيروت ، 1988 ، ص.30
- ¹⁶ Beaulieu, **la violence à l'école secondaire, mémoire de maitrise**, faculté des sciences de l'éducation, université de Laval. 2005, p.01
- ¹⁷ - سهيل كامل ، السلوك الانساني بين الحب والعدوان ، مجلة علم النفس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، العدد ، 27 ، 1989 ، ص.52.

- 18 - حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1992، ص.75.
- 19 - بوتغور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد جوهرة وآخرون، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1996، ص.80.
- 20 - John Edwards' 'Bumper Sticker' Complaint Not So Off the Mark, New Memo Shows. p.158
- 21 - العنف الاجتماعي، على موقع شبكة الانترنت:
<http://www.islamonline.net/servlet/Satellite>
- 22 - ضياء زاهر، القيم في العملية التربوية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 1996، ص.3.
- 23 - صالح عبد الله جاسم، ظاهرة إلتلاف المرافق المدرسية ومدى انتشارها وأسبابها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 60، 1989، ص.66.
- 24 - محمد خضر بن عبد المختار، الاغتراب والتطرف نحو العنف، دار غريب للنشر والطباعة، الجزائر، 1999.ص.91.
- 25 - غريب السيد أحمد وآخرون، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة، القاهرة، 2001، ص.352.
- 26 - مامنية سامية، بنية النظام التربوي الجزائري المعاصر وعلاقته بانحراف التلميذ، العدد 08، 2014، ص.ص.204 - 205.
- 27 - علي إسماعيل مجاهد، التنبؤ العلمي كأساس للتخطيط الأمني، دار الإسراء، القاهرة، 1995، ص.81.
- 28 - Ali Mortada, **Cinéma et Société marocaine**, Projet de fin d'études, Master en didactique, Faculté des lettres et sciences humaines, Université de Sidi Mohammed ben abd Allah, 2013-2014, p. 92.
- 29 - أسامة مزيان، انعكاسات أفلام العنف على سلوكيات الأحداث والمراهقين في أوساط مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في علم

- الاجتماع التربوي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس، السنة الدراسية 2006-2007، ص. 202.
- ³⁰ - المرجع نفسه، ص. 210.
- ³¹ - Ali Mortada, **Cinéma et Société marocaine**, op.cit., p. 98.
- ³² - عبد المولى السهلي، **عنف الصورة في البرامج الإعلامية والسينما**، بحث التخرج من مركز التربية والتكوين الجهوي فاس، السنة الدراسية 2013-2014، ص. 125.
- ³³ - خديجة الماحي وآخرون، **سيكولوجية المجرّم**، بحث لنيل الماستر في علوم التربية، كلية التربية الرباط، السنة الدراسية 2012 - 2013، ص. 117.
- ³⁴ - المرجع نفسه، ص. 119.
- ³⁵ - إسماعيل الأسدي، **العنف أسبابه وأنواعه وأدواره وسبل المعالجة**، مركز البحوث التربوية والنفسية، العدد الحادي عشر، 2003، ص. 14.
- ³⁶ - محمد الباهي السيد، **علم النفس الاجتماعي**، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، 1980، ص. 2.
- البيبلوغرافيا المعتمدة**

المراجع بالعربية :

- إسماعيل الأسدي، **العنف أسبابه وأنواعه وأدواره وسبل المعالجة**، مركز البحوث التربوية والنفسية، العدد الحادي عشر، 2003.
- أسامة مزيان، **انعكاسات أفلام العنف على سلوكيات الأحداث والمراهقين في أوساط مؤسسات التنشئة الاجتماعية**، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في علم الاجتماع التربوي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس، السنة الدراسية 2006-2007.

- باسم سرحان، دور الإدراك في تحديد المشكلات المجتمعية، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 1، 1989، المجلد السابع عشر
- تبداني خديجة وآخرون، الأسرة والمدرسة، سوء التكيف المدرسي بين الإشكالية والواقع، وهران، الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2004.
- بوتور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد جوهرة وآخرون، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1996
- بوتور، الطبقات في المجتمع الحديث، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1984. - حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 3، بيروت، 1988.
- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1992.
- محمد جسوس، أطروحات حول مشاكل التعليم، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 12 دجنبر 1989.
- مصطفى عمر التير، المشكلات الاجتماعية تحديد إطار عام، مجلة فكر العربي العربي، العدد 19، 1981.
- مامنية سامية، بنية النظام التربوي الجزائري المعاصر وعلاقته بانحراف التلميذ، العدد 08، 2014.
- محمد خضر بن عبد المختار، الاغتراب والتطرف نحو العنف، دار غريب للنشر والطباعة، الجزائر، 1999.
- محمد الباهي السيد، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، 1980
- سهيل كامل، السلوك الانساني بين الحب والعدوان، مجلة علم النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد، 27، 1989.
- علي إسماعيل مجاهد، التنبؤ العلمي كأساس للتخطيط الأمني، دار الإسراء، القاهرة، 1995.

- عبد المولى السهلي، **عنف الصورة في البرامج الإعلامية والسينما**، بحث التخرج من مركز التربية والتكوين الجهوي فاس، السنة الدراسية 2013-2014.
- صالح عبد الله جاسم، **ظاهرة إتلاف المرافق المدرسية ومدى انتشارها وأسبابها**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 60، 1989.
- ضياء زاهر، **القيم في العملية التربوية**، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 1996.
- خديجة الماحي وآخرون، **سيكولوجية المجرّم**، بحث لنيل شهادة الماستر في علوم التربية، كلية التربية الرباط، السنة الدراسية 2012-2013.
- غريب السيد أحمد وآخرون، **علم اجتماع الأسرة**، دار المعرفة، القاهرة، 2001.

المراجع بالأجنبية

- Ali Mortada, **Cinéma et Société marocaine**, Projet de fin d'études, Master en didactique, Faculté des lettres et sciences humaines, Université de Sidi Mohammed ben abd Allah, 2013-2014.
- Alain Bauer, **Mission sur les violences en milieu scolaire, les sanctions et la phase de la famille, rapport remis aux ministres de l'éducation national**, Paris. 2010.
- ³⁶ Beaulieu, **la violence à l'école secondaire, mémoire de maîtrise**, faculté des sciences de l'éducation, université de Laval. 2005, p.01
- Dupaquier. J, **la violence eu milieu scolaire**, Paris Pressé universitaire de France Mai 1999.
- Lewis Cosser, **Les fonctions du Conflit sociale**, Paris, Ed. p-u-f. Paris, 1982.
- John Edwards' **'Bumper Sticker' Complaint Not So Off the Mark**, New Memo Shows.
- Shidler. L, **Teacher sanctioned violence**. Childhood education, ACEI, Spring , 2001.